ملاحظات وحدة التحول الرقمي على الاستراتيجية العربية للاقتصاد الرقمي

ملاحظات عامة:

1. تخلو الاستراتيجية العربية للاقتصاد الرقمي من تعريف الاقتصاد الرقمي. كما نعلم عدم وجود تعريف متفق عليه دوليا للاقتصاد الرقمي حتى الان. ولذا توجد فرصة أمامنا في الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ذكر الجهود المبذولة أو التوجه في هذا المجال ضمن الاستراتيجية العربية للاقتصاد الرقمي.
2. تتطرق الاستراتيجية لمصطلحي الرقمنة (digitalization) والتحول الرقمي (digital transformation) ويتحتم التفرقة بينهما.
3. ننظر نحن في المملكة العربية السعودية إلى التحول الرقمي على أنها عملية إعادة هيكلة لنموذج العمل وذلك من خلال استخدام التقنية بشكل فعال مما يجعل المؤسسة تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الاقتصاد الرقمي. ولذا لا يقتصر التحول الرقمي على تقنية المعلومات والاتصالات وإنما تعتبر التقنية والبنية التحتية الرقمية والتقنيات الحديثة من مُمكنات عملية التحول الرقمي.
4. تركز الاستراتيجية على بناء القدرات والابتكار في مجال تقنية المعلومات والاتصالات وهي أساسية وضرورية لكن مجال تقنية المعلومات والاتصالات محدود جدا. عملية التحول الرقمي هي عملية أوسع من التقنية بحد ذاتها فهي تدمج بين المجالات مستحدثةً بذلك مجالات جديدة.
5. كما نوصي بتوحيد مصطلحي (الحكومة الإلكترونية) و (الحكومة الرقمية)

فيما يلي ملاحظات على نقاط محددة:

- صفحة 10: الآثار المتعلقة ببعض النواحي الحكومية:

1. أحد أهم الآثار هي أن الخدمات الحكومية الموفرة من الهوية الرقمية والشباك الواحد ما يسمى في المملكة العربية السعودية بالنفاذ الموحد وغيرها من الخدمات الحكومية الأخرى تكاملية ومرتبطة بحيث تخفف عبء العمل الحكومي المعتاد وتفرغ الجهات الحكومية للتركيز على مهام أكثر أهمية مثل تحسين الخدمات ورفع مستوى الكفاءة إلخ. كل ذلك بهدف تحسين تجربة المواطن والقطاع الخاص في التعامل مع الجهات الحكومية.

- صفحة 16: إطار العمل:

1. نوصي بذكر أن عملية التحول الرقمي عملية تفعيلها يستلزم إعادة هيكلة نموذج العمل المؤسسي. وذلك يتطلب تطوير وتنظيم وإزالة تشريعات وأنظمة لتمكين التحول الرقمي. يتضمن ذلك تنظيم أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
2. فيما يتعلق بالفقرة الأخيرة نرى أن ما ذكر عن إطار العمل لا يوفيه حقه حيث يمكن الإسهاب في شرح شكل 2.
3. نتحفظ على ذكر تقنيات معينة في إطار العمل لأنها تحصر عملية التحول الرقمي في تطعيم العمل بالتقنية والهدف المرجو من التحول الرقمي هو دعم الاقتصاد الرقمي بالدرجة الأولى وليس رفع استخدام التقنية وحسب.

- صفحة 17: الأسس:

1. نرى إضافة الأسس التالية:
   1) التشريعات والأنظمة
   2) البحث العلمي
   3) الحكومة الرقمية
   4) البيانات

5) المنصات الرقمية
6) الأمن السيبراني

2. كل هذه الأسس أو ما نسميه محليا بالمُمكنات كلها تحتاج دعم مؤسسي تكاملي لتحقيق أهداف مشتركة تصب في خدمة الاقتصاد الرقمي. ويتم تصنيف الأهداف الاستراتيجية والبرامج بحسب الأساس أو المُمكن.
3. نرى أهمية الإسهاب في شرح عمل المؤسسات الغير رسمية لأن دورها غير واضح في الوصف الحالي.

- صفحة 19: المستخدمون النهائيون:

1. ننظر في المملكة للمستخدمين النهائيين على أنهم المواطن/ة والقطاع الخاص والقطاع الثالث. ولخدمة المستخدمين النهائيين يجب أن يعمل القطاعين العام والخاص على التحول الرقمي للقطاعات.
2. أما ما ذُكر تحت المستخدمين النهائيين لم يتم توضيح علاقته مع المستخدمين النهائيين.

- صفحة 23:

1. نوصي بذكر فقرة قبل الدخول في شرح كل قطاع توضح علاقة تحول القطاعات رقميا والأسس أو الممكنات مثل البيانات والأمن المعلوماتي والابتكار والخدمات الحكومية وغيرها.
2. كما نرى أهمية ذكر أن التحول الرقمي سيسبب عملية تغيير في القطاع والعمل المؤسسي داخل القطاع العام وفي العلاقة بين القطاعين العام والخاص وهذه العملية يجب مراقبتها واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق عملية تحول رقمي فعالة تحل المشاكل القائمة والمتوقعة وتصمم حلول مستدامة.
3. في تفصيل كل قطاع يتحتم ذكر كيف يمكن للتحول الرقمي حل مشاكل القطاع وتسريع بناء الحلول المبتكرة وبناء أساسات صلبة للمستقبل. وذلك من خلال ذكر أمثلة لمشاكل تواجه الدول العربية في كل قطاع.

- صفحة 24: الهدف النهائي لتحويل القطاع المالي:

1. الهدف استراتيجي موضوعي وتم توضيح علاقته الوثيقة بالاقتصاد الرقمي. هذا الوصف يساعد الدول العربية على استخدام والالتزام بالعمل على تحقيق التحول الرقمي للقطاع. ولذا نرى أهمية ذكر الهدف النهائي لجميع القطاعات.

- صفحة 27: التصنيع:

1. نوصي بالتفرقة بين تقنيات وفوائد وأهمية البيانات والتصنيع الذكي. حيث تعتبر البيانات مُمكن ومسرع للتحول الرقمي في جميع القطاعات بغض النظر عن التقنية المسخرة لاستفادة منها.

- صفحة 53: أهداف السياسة الرقمية:

1. نوصي بتغيير (تعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية) إلى (تعزيز خدمات الحكومة الرقمية)

- صفحة 58: الأبعاد الخمسة للاستراتيجية:

1. الأسس أو الممكنات للتحول الرقمي وبالأخص الاقتصاد الرقمي هو بعد مهم يلزم تفصيله (التشريعات والأنظمة، البحث العلمي، الحكومة الرقمية، البيانات، المنصات الرقمية، الأمن السيبراني).
2. نوصي باعتبار الابتكار جزء من البعد الأول (الأسس أو الممكنات). حيث يدعم الابتكار التحول الرقمي في جميع القطاعات ولجميع المستخدمين النهائيين (القاطعين العام والخاص والأفراد)
3. كما نوصي بالتخلي عن بُعد الحكومة الرقمية. حيث أن الخدمات الحكومية المقدمة سواء لمنظمات حكومية أو شركات خاصة أو أفراد هي مُمكن وأساس للتحول الرقمي الوطني والقطاعي.
4. وكذلك بُعدي المواطن والأعمال الرقمية

5. نرجو توضيح الفرق بين الشكل 7 والشكل 8 وتحديد الأبعاد بالاسم ووصفها وصفا موجزا وتوضيح سبب اختيارها وتقاطعها من عدمه واستعراض الـ15 موضوعا بشكل موجز أو وضعه في ملحق.
6. ونوصي بوضع المستخدمين النهائيين (القطاع العام والخاص والأفراد) على قمة الهرم. ويستعرض أسفلها القطاعات ذات الأولوية التي تدفع بالاقتصاد الرقمي (التعليم والصحة والخدمات المالية والتصنيع والتجارة) وفي أساس الهرم يتم استعراض الممكنات أو الأساسات.

- صفحة 65: فيما يخص برنامج 4:

1. نرغب في التوضيح أن المملكة العربية السعودية تعمل على بناء وتنفيذ استراتيجية وطنية لإنترنت الأشياء.

- صفحة 67: فيما يخص برنامج 10:

1. نرغب في التوضيح أن المملكة العربية السعودية تعمل بتوجه استراتيجي على بناء شراكات مع الجامعات وتطوير المناهج.

- صفحة 60: المبادئ الاسترشادية للأسس الرقمية:

1. نرى أهمية استحداث مبدأ يختص بالبيانات ضمن مبادئ الأسس الرقمية وتحديد هدف استراتيجي يختص بها ووضع برامج البيانات تحته.
2. نوصي بتفصيل تصنيف البرامج بحسب كل أساس أو ممكن (التشريعات والأنظمة، البحث العلمي، الحكومة الرقمية، البيانات، المنصات الرقمية، الأمن السيبراني).

- صفحة 62:

1. الأهداف الاستراتيجية للتحول الرقمي يجب أن تولي أهمية بالغة لمجال الابتكار وصناعة التكنولوجيا. حيث أن عملية توطين التقنية والحلول الرقمية المبتكرة عملية بالغة الأهمية وهي ما يدفع بعجلة التحول الرقمي العربي ويدعم نمو الاقتصاد الرقمي العربي.